عبدالنبي الشعلة
abdulnabi.alshoala@albiladpress.com

وقفة

شهران على التدخل العسكري التركي في ليبيا

- مضى أكثر من شهرين على قرار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إرسال قوات عسكرية تركية إلى ليبيا للقتال إلى جانب قوات ومليشيات حكومة فائز السراج أو حكومة الوفاق الوطني التي تصفها تركيا بأنها الحكومة الشرعية لليبيا المعترف بها دوليًا؛ مع أن هذه الحكومة أصبحت في الواقع مجرد حركة منشقة عن الإجماع الوطني الليبي محاصرة في طرابلس وتسيطر على مساحة لا تزيد عن 15 % من مجمل الأراضي الليبية.
- إن أصداء وتداعيات هذا القرار الخطير لا تزال تتوالى وتتردد وتلقي بظلالها على مجمل العلاقات بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط، وتضيف المزيد من التوتر والتعقيد في شبكة علاقات الدول العربية ببعضها البعض.
- وتبرر أنقرة هذا التدخل على أنه جاء استجابة لطلب تلقته من حكومة فائز السراج لحمايتها من هجمات الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، وهو تبرير مرفوض وغير مقبول ويتعارض مع القوانين والأنظمة الدولية، خصوصًا ضمن معطيات الظروف التي تمر بها ليبيا، وهو يشكل بكل وضوح خرقًا واستباحة لسيادة دولة مستقلة وعملًا عدوانيًا وتدخلًا عسكريًا من دون تفويض دولي أو غطاء قانوني.
- وقد سبق لتركيا أن بررت تدخلها واختراقها لحدود جارتيها سوريا والعراق على أنه عمل أملته ضرورة حماية حدودها وأمنها؛ مما يتطلب ملاحقة المقاتلين الأكراد والإرهابيين في عقر دارهم في الدولتين الجارتين، إلا أن مثل هذا التبرير غير وارد في الحالة الليبية التي لا تجمعها بتركيا حدود مشتركة.
- إن المسؤولين الأتراك والمدافعين عن سياساتهم يؤكدون وبكل صراحة أن هذه الخطوة التركية تأتي وتنطلق من الحرص على حماية المصالح القومية لتركيا وحقوقها أو إرثها التاريخي في ليبيا.
- ومن ناحية المصالح القومية فإن تركيا تهدف إلى الاستفادة من موقع ليبيا؛ كونها أحد أكبر الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط، واستغلال ظروفها الصعبة وانقسامها وذلك لدعم الموقف التركي ومطالباتها التوسعية في النزاع الذي أثارته حول السيادة على مساحات واسعة في شرق البحر الأبيض المتوسط الغني بموارد الطاقة، وادعائها الحق في التنقيب عن الغاز شرقي هذا البحر.
- والمعروف أن تركيا، بسبب أطماعها وأحلامها ومراميها التمددية، لم تُبق لها أي صديق مجاور على ضفتي هذا البحر، ما عدا إسرائيل إلى حد ما، فهي محاطة بدول تعارضها وترفض سياساتها التوسعية في المنطقة، من أهمها مصر وسوريا ولبنان واليونان وقبرص وغيرها، كما أن الجزائر وتونس لا ترغبان في الاصطفاف إلى جانبها فيما يتعلق بتدخلها في ليبيا.
- إن من بين أهداف تركيا لوقوفها إلى جانب السراج في صراعه مع حفتر هو تحدي ومواجهة مصر ودولة الإمارات العربية المتحدة بالذات اللتين تدعمان، مع دول أخرى، شرعية الأخير، وبالنسبة لمصر فإن هذا التدخل والتواجد العسكري لتركيا على حدودها الغربية يشكل أكثر من تحدٍّ، بل إنه تهديد سافر لأمنها الوطني ومصالحها السيادية في البحر الأبيض المتوسط.
- أما من ناحية الإرث أو الحقوق التاريخية التي تدعيها تركيا في ليبيا؛ فإنها تأتي في إطار أطماع وأحلام الرئيس أردوغان وحزبه الحاكم في إحياء السيطرة والنفوذ العثماني الغابر على الدول العربية، وإن إضعاف ليبيا وتثبيت وترسيخ انشقاقها وانقسامها لتسهيل السيطرة عليها يأتي ضمن أولويات هذه الأهداف التركية وفي هذه المرحلة بالذات.
- إن الإرث العثماني في ليبيا الذي تدعيه تركيا الآن مصبوغ بألوان وأصناف الظلم والاستبداد والإجحاف بحق الشعب الليبي؛ فقد وقعت ليبيا تحت الاحتلال والسيطرة العثمانية في العام 1551م، وفي سنة 1711 ثار الشعب الليبي ضد الحكم العثماني الصارم المستبد، فانفصلت ليبيا عن السيطرة العثمانية في ذلك العام، إلا أن الدولة العثمانية طالبت الليبيين بمساعدتها في حربها ضد اليونانيين في العام 1829.
- ولما رفض الليبيون ذلك، وبعد ضياع اليونان والجزائر من ممتلكات الدولة العثمانية قرر السلطان العثماني محمود الثاني في العام 1835 إعادة احتلال ليبيا وإلقاء القبض على حاكمها الليبي "علي باشا" ونقله أسيرًا إلى تركيا.
- هذه الحقبة من الحكم العثماني لليبيا، التي تسمى بالحقبة الثانية استمرّت حتى العام 1912 عندما فشل العثمانيون في حماية ليبيا وتركوها فريسة للاحتلال الإيطالي.
- وعندما كان الليبيون بإمكانياتهم المتواضعة يقاومون ويحاربون ويموتون في ساحات المواجهة ضد الغزاة الإيطاليين وافقت تركيا على بيع ليبيا للإيطاليين والتنازل عنها بموجب المادة 15 من "اتفاقية لوزان" الموقعة في العام 1920.
- وقد أصبحت ليبيا ثاني أفقر دول العالم بعد إندونيسيا إلى أن حصلت على استقلالها في العام 1951 واعتلى الملك محمد إدريس السنوسي عرش الملك فيها في العام 1946 ليبدأ مرحلة من البناء والإصلاح والتنمية وإزالة آثار ومخلفات الحكم التركي العثماني.
- ويؤكد الخبراء والمحللون أن قرار أردوغان المدعوم بتأييد حزبه الحاكم بالتدخل العسكري التركي في ليبيا هو قرار خطير وخاطئ ويشكل مجازفة محفوفة بالكثير من المخاطر والمحاذير.
- فهذا التدخل سيكون مختلفًا تمامًا، ولا يمكن مقارنته بتدخلها في سوريا على سبيل المثال، ففي ليبيا لن تستطيع تركيا الاعتماد على المليشيات الإرهابية والمرتزقة، أو الاكتفاء بإرسال خبراء عسكريين أتراك، فإذا كان المطلوب من التدخل قلب ميزان الموقف العسكري لصالح حكومة فائز السراج؛ فإن ذلك سيتطلب تواجدًا عسكريًا كثيفًا وواسع النطاق بمشاركة الآلاف من الجنود النظاميين المدربين، وإلى تغطية ومساندة من جانب سلاح الجو التركي، وتأمين بحري من قبل الأسطول التركي لحماية السواحل والموانئ من الهجمات البحرية.
- وفي سعيه لتحقيق تواجد ونفوذ عبر البحار؛ فإن أردوغان سيواجه تجربة أو وضعًا عسكريًا لم تألفه تركيا منذ أفول الإمبراطورية العثمانية وتدمير أساطيلها البحرية، ومن بين هذه التحديات والمخاطر، أو ربما أكبرها، صعوبة الاتصال والتحكم وضمان استمرار تدفق التموين والإمدادات والاحتياجات اللوجستية للقوات التركية المنتشرة على بعد 1500 كيلومتر.
- الخبراء والمحللون يؤكدون أيضًا أن أردوغان إذا استمر في الإصرار على التدخل العسكري في ليبيا؛ فإنه سيدفع بتركيا إلى الانزلاق في هاوية المستنقع الليبي الذي ستغرق فيه حتمًا أحلامه وأطماعه وتطلعاته التوسعية.

مناقشة تأثير رسوم البنية التحتية على النشاط الاستثماري

حرص برلماني على استمرار تنفيذ المشاريع التطويرية من "الأشغال والبلديات"

القضيبية - مجلس النواب

أكد رئيس لجنة التحقيق البرلمانية النائب إسحاقي في أسباب الركود الاقتصادي والعقاري أن اللجنة عقدت اجتماعها الخميس، حيث التقت وزير الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني عصام خلف، والوفد المرافق له.

وذكر أن اللجنة استمعت لمرئيات وتصورات وزير الأشغال بشأن الوضع الاقتصادي في مملكة البحرين، والتحديات التي تعيشها المملكة في الوقت الحالي، والحلول المقترحة؛ من أجل ضمان استمرارية النشاط في الحركة الاقتصادية والعقارية، بما يسهم في تعزيز السوق وحمايتها من الركود.

وبين أن الاجتماع تطرق لموضوع رسوم البنية التحتية، إلى جانب الرسوم البلدية الأخرى، ومدى تأثيرها على المشاريع الاقتصادية، والمؤسسات التجارية، وفيما تشكل سببا في تأخر بعض المشاريع أو عدم قيام مشاريع جديدة، والعمل على الوصول لمرحلة الاطمئنان من أن تلك الرسوم لا تمثل إحدى التحديات التي تعوق استمرارية الحركة التجارية والعقارية بشكلها المطلوب.

وأشار إلى أن اللجنة في الاجتماع حرصت على ضرورة استمرار تنفيذ المشاريع التطويرية من جانب وزارة الأشغال والبلديات، لما لذلك من تحفيزٍ واستقطاب للاستثمارات، وقيام المشاريع الخاصة، والقدرة على تحقيق النشاط المستمر للسوق البحرينية.

ونوه النائب إسحاقي إلى أن اللجنة عقدت عددا من الاجتماعات مع جهات حكومية في الأسابيع الماضية؛ للتعرف على مرئياتهم بشأن موضوع الركود الاقتصادي والعقاري، وأنها ستواصل اجتماعاتها؛ لإيجاد رؤية متكاملة بشأن الموضوع، تمهيدا لتقديم تقريرها وتوصياتها، وعرضها على جلسات مجلس النواب المقبلة.

التحقيق في الركود الاقتصادي تجتمع بوزير الأشغال

خلف: تخفيض الرسوم البلدية لـ 417 أسرة بحرينية

المنامة - وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني

بناء على توجيهات سمو رئيس الوزراء الرامية إلى تخفيض الأعباء المعيشية على المواطنين، وفي إطار قرار مجلس الوزراء بمساواة المواطنين المستأجرين للمساكن من الرسوم البلدية بالمواطنين المالكين مساكنهم، أصدر وزير الاشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني عصام خلف قرارات وزارية لتخفيض وإسقاط وإعفاء الرسوم البلدية على 423 أسرة بحرينية لا تمتلك مساكن خاصة بها وتسكن في مساكن مستأجرة في الفترة من شهر يناير ولغاية شهر فبراير من العام الجاري. وأوضح وزير الأشغال "أن هذه القرارات تأتي تنفيذا للرغبة السامية من قيادة عاهل البلاد صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة الرامية إلى توفير حياة كريمة لجميع المواطنين عن طريق تخفيض الأعباء المعيشية عن كواهلهم، من خلال رسوم بلدية مخفضة ومنسجمة مع احتياجات هؤلاء المواطنين، وكذلك إعفاء بعض ذوي الدخل المحدود من سداد الرسوم مستقبلا أو إسقاط ديونهم القديمة. وأشار وفقا لقانون البلديات رقم (35) لسنة 2001 والمعدل بالقانون رقم (38) لسنة 2001 وعلى اللائحة التنفيذية لقانون البلديات الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (16) لسنة 2002 وبخاصة الفقرة (ب) من المادة (48) من اللائحة المذكورة وبناء على عرض مديري عموم البلديات، فقد تم تخفيض الرسوم البلدية عن 417 أسرة بحرينية وإسقاط الرسوم البلدية عن 2 أسرة بحرينية وإعفاء 4 أسر بحرينية من الرسوم البلدية في الفترة من يناير ولغاية فبراير 2020". وأشار إلى أن الوزارة تسعى لتسخير كافة الإمكانات والموارد؛ للعمل على الارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطنين، والتخفيف من الرسوم البلدية على المواطنين. كما أكد خلف أن هناك تنسيقا مستمرا بين شؤون البلديات وإدارة خدمات شؤون المستهلكين في هيئة الكهرباء والماء؛ من أجل تعديل الرسوم البلدية لهذه الأسر في فواتير الكهرباء الخاصة بهم تنفيذا للقرارات الوزارية المذكورة أعلاه.

> إعفاء 4 أسر منها وإسقاطها عن اثنتين

255 صياد روبيان طلبوا بيع الأصول وعدة الصيد

استمرار اللجنة المعنية بعملية التثمين وتحديد مقدار المستحقات

المنامة - وزارة الأشغال وشؤون البلديات

قال وكيل الزراعة والثروة البحرية بوزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني نبيل أبوالفتح إن الجهود المبذولة اثمرت عن تسجيل 255 من أصحاب رخص صيد الروبيان الذين أبدوا رغبتهم بالاستفادة من قرار مجلس الوزراء، والذي نص على شراء أصول صيادي الروبيان من بوانيش الصيد لمن رغب منهم في ذلك أو تحويل رخص صيد الروبيان إلى رخص صيد الأسماك وشراء عدة الصيد منهم؛ حرصا من الوكالة في تنظيم قطاع الصيد وتحسين أوضاع صيادي الروبيان خاصة، ويشكل العدد ما نسبته اكثر من 93 % من إجمالي صيادي الروبيان.

وفيما يتعلق بتفاصيل العدد الإجمالي، أوضح أبوالفتح انه حتى تاريخ 11 مارس الجاري، فإن 70 منهم باع الأصول واستلم مستحقاته، و5 آخرين بانتظار تسليم مستحقاتهم، كما استلم 25 مستحقاتهم عن بيع عدة الصيد، ويجري العمل على تسليم مستحقات اثنين آخرين، وينتظر 138 ممن تقدم ببيع الأصول إنهاء الإجراءات الخاصة، إلى جانب 15 آخرين ممن تقدم على بيع عدة الصيد.

وبين أن اللجنة المعنية بتحديد مقدار مستحقات الصيادين واصلت عملها منذ إصدار قرار مجلس الوزراء ومازالت مستمرة في تثمين عدة الصيد، منوها إلى التجاوب الكبير الذي أبداه أصحاب رخص صيد الروبيان.

وأكد استمرار الجهود الرامية إلى الحفاظ على الثروة البحرية في مملكة البحرين، مشيدا بالتعاون الذي يبديه عدد كبير من الصيادين لإنجاح هذه الجهود، التي تصب في مصلحة الوطن.

نبيل أبوالفتح

إيصال شهادات الميلاد والوفاة للمراجعين بالبريد

بموجب اتفاق بين "الحكومة الإلكترونية" و "البريد"

المنامة - بنا

أعلنت هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية عن توفير خدمة إيصال شهادات الميلاد والوفاة وتسليمها للمراجعين عن طريق بريد البحرين بوزارة المواصلات والاتصالات، وإيصال طلباتهم على عناوينهم في غضون 24 ساعة من تقديمه إلكترونيًا أو حضوريًا، وفقًا لما تضمنته الاتفاقية المبرمة بين "الهيئة" و "بريد البحرين"، التي جرى توقيعها حديثا بمقر الهيئة بمدينة عيسى.وقع الاتفاقية من هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية الرئيس التنفيذي للهيئة محمد القائد، ومن جانب وزارة المواصلات والاتصالات ممثلة ببريد البحرين الوكيل المساعد للبريد الشيخ بدر بن خليفة آل خليفة.

وأكد القائد أهمية عقد شراكات التعاون وتعزيزها مع المؤسسات الحكومية لاسيما مع بريد البحرين، الذي يمتلك خبره واسعة وسمعة ممتازة وسجلا حافلا بالنجاح في المجال البريدي.

وقال الشيخ بدر بن خليفة آل خليفة "إننا سعداء بتوقيع الاتفاقية مع هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، التي تأتي ضمن مجمل أهداف بريد البحرين".

لتت52a14b3a-5def-4565-9a03-e5b8bfe8340c-